



جامعة الإسرائء
Isra University

جامعة الإسرائء
الدراسات العلىا
كلية الحقوق

ضمانات توقيع الجزاءات الإءارفة على المتعاقد مع الإءارة

ففى القانون اللببى

(ءراسة مقارنة)

إشراف الءكتور

ءمءى سللمان القببلاء

إءاء الءالب

مءءار فوسف مءمء القءافى

قُءمء هءة الرسالة إسءملاءاً لمتطلباء الءصول على

ءرءة الماءسءفر فى القانون

كانون الءانى / 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ (1) ﴾

صدق الله العظيم

سورة المائدة الآية 1

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / 2017

ت	أعضاء لجنة المناقشة	الصفة	التوقيع
1.	أ. د حمدي سليمان القبيلات كلية الحقوق - جامعة الاسراء	رئيساً ومشرفاً	
2.	أ. د عادل فليح العلي كلية الحقوق - جامعة الإسراء	عضواً داخلياً	
3.	د. محمد جمال الذنبيات كلية الحقوق - جامعة عمان الأهلية	عضواً خارجياً	

ﺗﻔﻮﻳﺾ

ﺍﻧﺎ ﺍﻟﻤﻮﻗﻊ ﺃﺩﻧﺎﻩ (ﻣﺨﺘﺎﺭ ﻳﻮﺳﻒ ﻣﺤﻤﺪ ﺍﻟﻘﺬﺍﻓﻲ) ﺍﻓﻮﺯ ﺟﺎﻣﻌﺔ ﺍﻻﺳﺮﺍﺀ ﺑﺘﺰﻭﻳﺪ
ﻧﺴﺨﺔ ﻣﻦ ﺭﺳﺎﻟﺘﻲ ﻟﻠﻤﻜﺘﺒﺎﺕ ﺍﻟﺠﺎﻣﻌﻴﺔ ﺍﻭ ﺍﻟﻤﻮﺳﺴﺎﺕ ﺍﻭ ﺍﻟﻬﻴﺌﺎﺕ ﺍﻭ ﺍﻟﺸﺨﺎﺹ
ﺍﻟﻤﻌﻨﻴﻴﻦ ﺑﺎﻻﺑﺤﺎﺕ ﻭﺍﻟﺪﺭﺍﺳﺎﺕ ﺍﻟﻌﻠﻤﻴﺔ ﻋﻨﺪ ﺗﻠﺒﻬﺎ.

ﺍﻟﺴﻢ : ﻣﺨﺘﺎﺭ ﻳﻮﺳﻒ ﻣﺤﻤﺪ ﺍﻟﻘﺬﺍﻓﻲ

ﺍﻟﺘﺎﺭﻳﺦ :

ﺍﻟﺘﻮﻗﻴﻊ :

الأهداء

الى ابي وامي عرفاناً وتكريماً ومحبة. اطال الله بقائهم
الى زوجتي وفاءً وتقديراً واخلاصاً.
الى ابني حباً وكرامةً وفخراً.
الى اخوتي واخواتي مودة واحتراماً.
الى كل من ساعدني شكراً وتذكراً.
إليهم جميعاً اهدي هذا العمل.

الباحث

الشكر والتقدير

الشكر لله أولا واخرا، فله الشكر كله علا نيته وسره.

ثم أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير وعظيم الثناء، للأستاذ الفاضل والمشرف صاحب التوجيهات القيمة ((حمدي القبيلات)) الذي اسدى لي التوجيهات والنصائح القيمة، والذي منح وقته وجهده لرعاية هذا العمل، واخراجه بشكل لائق، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والثناء للأساتذة الافاضل اعضاء لجنة المناقشة الكرام، الذين تشرّفت بقبولهم مناقشة هذه الرسالة واسدائهم النصح والارشادات القيمة.

كما يسرّني ان أتقدم بالشكر لجميع أساتذة وموظفي كلية الحقوق، الذين كانوا قمة التواضع في معاملتهم لنا.

وأخيرا لا يفوتني ان أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في اخراج هذا العمل ولو بكلمة تشجيع..

الباحث

ضمانات توقيع الجزاءات الإدارية على المتعاقد مع الإدارة في القانون الليبي

(دراسة مقارنة)

إشراف

أ. د حمدي القبيلات

إعداد

مختار محمد يوسف القذافي

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة ضمانات توقيع الجزاءات الإدارية على المتعاقد مع الإدارة في القانون الليبي، والتي تعتبر ذات أهمية بالغة للمتعاقد، حيث تعتبر حاجزا يحمي المتعاقد من تعسف الإدارة وشططها في توقيع الجزاء عليه، وقد تكون هذه الضمانات منصوفا عليها في التشريعات، كالإعذار والتناسب، وقد تكون غير مكتوبة تستمد من مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، كحق المتعاقد في الدفاع عن نفسه، وعدم جواز تعدد الجزاءات المختلفة عن الخطأ الواحد.

كما تستهدف هذه الدراسة توضيح الضمانات السابقة على توقيع الجزاءات على المتعاقد بشقيها الشكلية متمثلة في الاعذار، وحق المتعاقد في الدفاع عن نفسه وتسبب قرار الجزاء والموضوعية متمثلة في خطأ المتعاقد الجسيم، والتناسب بين الخطأ والجزاء، وعدم جواز الجمع بين جزأين مختلفين.

كما تستهدف هذه الدراسة بيان الضمانات اللاحقة على توقيع الجزاءات التعاقدية وتوضيح موقف التشريعات المقارنة من ذلك، ثم توضيح نطاق الرقابة القضائية بقسميها المشروعية والملائمة على صحة الجزاءات الموقعة على المتعاقد مع الإدارة.

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى عدة نتائج من أهمها، ان الضمانات التي توفر الحماية للمتعاقد من تعسف الإدارة توفر له الحماية حتى قبل توقيع الجزاء عليه، وإلا فإنه

يلجأ الى الضمانات اللاحقة متمثلة في القضاء، وان بعض هذه الضمانات من المبادئ العامّة التي يجب اخذها بعين الاعتبار وان لم يرد النصّ عليها، باعتبارها نابعة من ضمير العدالة، ومصدراً من مصادر القانون.